على هامش الصراحة

الشباب..والشيّاب

إحسان شمران الياسري

عندما شكل رئيس الحكومة الإسبانية طاقمه الوزاري، كانت السمة الأبرز هي مناصفة النساء للرجال في الحقائب، وتغليب الشباب على سواهم، بمن فيهم رئيس الحكومة الذي لم يزل مثل (الكيكة) ينكرط!!.
ويبدو إن طاقم برلمانهم غير بعيد عن هذه الخاصية.
إن قيادة الأمة من فريق شبابي توفر قدرا من الثبات في رسم الرؤى، وفي الدفاع عنها وإدامتها.
فلماذا تُهيمن على حياتنا السياسية، وفكر السياسيين، عقيدة مفادها إن الخلاص لا يمكن إلا بشيوخنا الأجلاء، وإن الحكمة فيهم، والرأي السديد لهم، والحُكم لهم، والتشريع منهم، والقضاء فيهم.
ولهذا، فأمتنا لا تحتفي بالشباب ولا تولّيهم عليها.
لماذا تفترض أمتنا إن كل السبعينيين ومن قاربوا الثمانين هم الجديرون بالرؤى البعيدة، والمنطق السديد، والنظرة الراجحة.. صحيح إنها بركة كبيرة أن نوقّر الكبار ونُقدّمهم، وصحيح ان في امتنا ومن سياسيينا الكثير ممن تقدح عقولهم وضمائرهم بالمعرفة والخبرة والوطنية، وهم أمضى رأيا وعزما وحرصا من الشباب، لذا فهؤلاء مصنفون مع الشباب، ولكن بالنسبة لآخرين، أين الغد وبعد الغد والدورة الثانية والثالثة التي يأمل السياسي (الشاب) أن يصل إليها مع جمهوره، فيحاول الإبداع والإخلاص وتصحيح الأخطاء.. ولماذا لا نحترم نواميس الحياة وقوانين العمر ونعمة الصحة..
إنها دعوة أن يباشر الشباب العمل، ويتولى الكبار المراقبة والنصح.. فموعد التقاعد ليس موعد التوقف عن العمل فقط، خصوصا في القيادة، بل موعد التفرغ للروح وللأحفاد والتسلية، شرط أن نوفر مناخا ماديا ونفسيا لها.
إنها دعوة لخلق بيئة آمنة للكبار، تضمن لهم معاشا يليق بخدماتهم للأمة، لكي لا يبحثوا عن مواقع قيادية (سياسية وإدارية) تكفل لهم عيشا كريما، ولكي لا يتقاتل الإداريون للحصول على التمديد والتمديد، والتمديد في الوظائف، ثم يذهبون للبرلمان بدورتين او ثلاث إن امكن..
إن تحسين قواعد التقاعد، من خلال تخصيص مبالغ معتبرة من مواردنا النفطية لإسناد موارد صناديق التقاعد، تكفل التوقف عن اللهاث وراء التمسك بالوظائف، لأن الوضع الحالي لاحتساب الراتب، يُذكرنا بفيلم الكاوبوي الشهير (سيد مهدي في مونتانا) عندما قال لصاحبه:
– حسنا.. سأترك الرعي وأشتغل في السياسة!

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التعليم العالي.. والسفر خارج العراق

أحمد علي إبراهيم

علينا أن نعترف اليوم ببراعة المسؤولين وقدرتهم على نبش الماضي والبحث في مزابل النظام المقبور عما هو مفيد لهم وما يحقق مبتغياتهم ويرضي نهمهم للسلطة والمال، ففي الماضي القريب جدا استطاع السيد كامل الزيدي ان يكتشف جوهرة الحملة الإيمانية لصدام حسين ويخرج علينا شاهرا سيفه وحاملا راية القانون ليغلق النوادي، زاعما ان بغداد هي قريته الموشحة بعتمة المقادير العاثرة ولا ينبغي ان تشرق عليها أضواء العالم المتمدن تماما مثلما فعل أصحابه الميامين في البصرة وبابل وواسط وغيرها من المدن التي أفلت شموسها ، المواطنون يوميا يكتشفون عجز الوزارات والمؤسسات عن فهم الواقع الجديد الذي أتاحه التغيير بعد عام ٢٠٠٣ وآية عجزهم لجوؤهم إلى تلك النماذج الرديئة والمتخلفة من التعليمات والنظم والحلول التي كان يستخدمها النظام المقبور في حل ازماته.
قبل أيام وقع بين يدي كتاب يتضمن اعماما لنص كتاب صادر من إحدى الكليات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولم ينس أن يصدر كتابه بالنص الآتي: (فلنعد بالقرآن إلى العراق ونعد بالعراق إلى القرآن)، ومثل هذه النصوص كانت تتصدر الكتب بتوجيهات من القائد الضرورة حيث وضع لنا مئات من هذه النصوص التلقينية، لا علينا... المهم ان الوزارة وجدت تعليمات صادرة عام ١٩٦٨ ألزمت الموظف المتمتع بإجازة اعتيادية أن لا يقضيها خارج العراق ويستند في ذلك إلى إعمام توكيدي صادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تحت رقم ت. ق/١٧٩٥٤/٣٣٥١ في ٢٠١٠/٥/٢٥ .
من الغريب ان المسؤولين الجدد لا يتفهمون بأن نظام تكميم الأفواه ونزع الحريات بدأ ممنهجا ومتدرجا (لاحظوا ان التعليمات صادرة عام ١٩٦٨)ثم تلتها القوانين والتعليمات التي تحصي أنفاس الناس وتمنع حركتهم ومن ثم تغلق عليهم كل المنافذ لتنتهي بقطع الألسن والآذان ووشم جباه الناس وإعدامهم بسبب انتماءاتهم السياسية لا غير ذلك، ما جعل المواطنين يلجؤون الى مختلف السبل غير الشرعية للهروب من الجحيم فكانت الرشوة والتزوير وشراء الذمم والشهادات المزورة وغير ذلك من الأساليب هي المفتاح الوحيد لمن يريد الخلاص من السلطة الجائرة وقوانينها وتعليماتها المقيدة لأبسط الحقوق الإنسانية.
والسؤال الجوهري الآن هل يحق لاحد منع العراقي من السفر ذلك الذي ضمنه له الدستور؟؟
في الجامعات والكليات عطل مثبتة رسميا فهل يذهب الموظف الذي يتمتع بعطلته إلى معالي الوزير ليطلب الإذن بالسفر خارج العراق؟؟ ومتى سيحصل على هذا الإذن؟؟ لقد أصبح الروتين في الدوائر شبيها بثلاجات الموتى للمجهولين فمن كانت تنجز معاملته في يوم او يومين في ظل النظام المباد أصبحت تستغرق شهرين في وقت النظام الجديد (أليس مخجلا أن نذكر هذا؟!).
أن الحق في العمل واختيار نوعه كفله الدستور للمواطن العراقي إضافة إلى انه حق أنساني مشروع ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن حقه أيضاً ان يترك وظيفته إذا تعارضت مع حقه الإنساني في تحسين نمط حياته او في حصوله على موقع أفضل، وللدولة أن تتعاقد بشروط جديدة وان تضع قواعد تنظيم العلاقة بينها وبين الموظفين والخوف من ترك البعض لوظائفهم او عدم عودتهم في حالة سفرهم غير مبرر، فهناك المئات من الأساتذة الذين ينتظرون شهورا وسنوات للحصول على وظائف دون جدوى، مما يعطل عودتهم للبلد ونحن نسمع قصصا وروايات عن سوء المعاملة وعن التأخير والرفض للطلبات، وتأكيداً على ما نقول فلتطلب وزارة التعليم العالي تسجيل اسماء الراغبين في العودة وفي التعيين على موقع خاص وستكتشف أعداد الراغبين ولتعرف مواطن الخلل .
بالتعليمات الجديدة ستتفتق الإبداعات لدى بعض من المسؤولين لسحب جواز سفر الموظف المتمتع بإجازة او عطلة للتأكد من انه لم يغادر خلالها الى خارج العراق وهذا هو المتوقع! ذلك ان ثقافة النظام المقبور مازالت تعشش في أذهان المسؤولين وأيضاً في حياتنا وتشعرنا بالقرف من ضجيجها، فنحن بأمس الحاجة إلى العيش خارج أسوار الماضي.
وثمة سؤال جدير بالإجابة هل ستسري هذه التعليمات على أصحاب السعادة والمعالي أعضاء البرلمان مثلا الذين عودونا على ان لا يكونوا في بلدهم في الأزمات وان يقضوا عطلة نهاية الأسبوع في عواصم العالم المختلفة.

الانتقال العربي الجديد للدولة المدنية

ثقافة جديدة تأخذ أبعادها من ثقافة المجتمع ذاته وليس ثقافة الحزب الحاكم أو العائلة الحاكمة .
وعندما نقول هذا فإننا ننطلق من بديهية واضحة جدا قائمة على إن الثورات العربية المعاصرة والتي حدثت وتحدث الآن هي ليست من صنع أحزاب المعارضة أو العسكر بقدر ما هي نتيجة تحرك شعبي واسع اتفقت شرائح المجتمع على القيام به بعيدا عن أية أيدلوجية أو مرجعية فكرية أو دينية، وبالتالي فإنها مثلت بالفعل مجمل فعاليات المجتمع المدني العربي حتى وإن كان بشكل عفوي غير منظم في مراحله الأولى .
وقد يقول البعض بأن غياب القيادة الموحدة للثورات والانتفاضات العربية يجعل الصورة قاتمة أمام الرأي العام العالمي وهذا ما تجلى بوضوح في الحالة الليبية التي ظلت أمريكا تبحث عن أيدلوجية الثوار، وهذا خطأ كبير جدا ترتكبه أمريكا والغرب معا لأنها بتصوراتها هذه أفرغت الثوار الليبيين من خاصية المواطنة الليبية وراحت تبحث في التفرعات الثانوية والتي هي بالتأكيد لا ترتقي لمستوى المواطنة الحقة، وبالتالي كأنها تسعى عبر هذه التصورات لمحاولة إيجاد هويات فرعية ثانوية تنفذ من خلالها للمجتمع الليبي بغية تركيبته وفق تصوراتها هي ، وهذا ما حدث في الشأن العراقي الذي نظرت إليه أمريكا من هويات فرعية أضرت بشكل أو بآخر بمدنية المجتمع العراقي وأبعدت مفهوم المواطنة عن مساراته الحقيقية وغلبت الفئوية والطائفية على ما سواها من العناوين الكبيرة وقادت البلد للتخندق وفق العناوين الفرعية بل التوحد تحت مفهوم المواطنة بمعناها الحقيقي والواسع.
نجد اليوم ومن خلال قراءة متأنية لمسيرة الأحداث في بلدين عربيين مثل مصر وتونس ، بعد أن تجاوزا مرحلة الثورة ودخلا مرحلة التعددية والديمقراطية ، نجد بأن هنالك حالة تشبه إلى حد كبير استنساخ التجربة العراقية في بناء المجتمع المدني سواء التونسي أو المصري وفق نظرية الإقصاء والتهميش وما يمكن أن تنتج عنهما من آثار سلبية كبيرة وعميقة ، مع محاولة لإبراز تيارات معينة ستكون هي الأقوى في المرحلة القادمة ، ولعلنا جميعا تابعنا الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مصر والذي كشف عن الهوية القادمة لمصر بشكل أو بآخر ، هذه الهوية التي لا تتعدى الأحزاب الإسلامية وتياراتها مع تغييب محتمل للقوى العلمانية والليبرالية وحتى القومية منها ، والحال ينطبق أيضا على تونس التي بلغ عدد الأحزاب المؤمل اشتراكها في الانتخابات القادمة نهاية تموز ٢٠١١ بحدود ١٠٢ حزب متوزعة ما بين إسلامية وعلمانية وعروبية قومية ، وبالتأكد فإن البعض ينظر على إن هذا التنوع يصب في صالح الديمقراطية ، والبعض الآخر يجد بأن مصر وتونس تتجهان نحو دخول النفق المظلم من خلال التعددية القائمة على المناطقية والفئوية، وقد تكون طائفية خاصة في مصر وربما في تونس بشكل أكبر بحكم وجود قوى إسلامية تعرضت للقمع في فترة حكم بن علي وما قبله، وبالتالي فإن هذه القوى تجد في نفسها بأنها الأكثر استحقاقا في الحكم من غيرها على غرار التجربة العراقية التي هيمنت على مشهدها العام القوى الإسلامية سواء السنية منها أو الشيعية، مما أدى لغياب القوى الليبرالية والعلمانية ليس على السلطة التنفيذية فقط بل حتى السلطة التشريعية التي هي الأخرى تم احتكارها وفق أسس طائفية وان بدت ظاهريا غير ذلك .
ومع هذا نجد بأن الانتخابات القادمة التي حددت في سبتمر/ أيلول لمصر و٢٤ يوليو/ تموز في تونس ستكشفان مدى قدرة الشعبين على بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على أساس المواطنة وليست العناوين الفرعية الثانوية الضيقة، وهذا بالتأكيد يتوقف على مدى وعي الشعب وهو يصوت ورؤيته لمفهوم الديمقراطية وتقديره لقيمة صوت الناخب وتأثيرات ذلك على هوية المجتمع المدني الجديد الذي يفترض أن يفرز قوى سياسية من شأنها أن تصنع هوية المجتمع المدني بعيدا عن الهويات الفرعية التي بدأت للأسف الشديد تظهر في المجتمعين المصري والتونسي في محاولة على ما يبدو لاستنساخ التجربة العراقية .

المجتمع العربي بصورة عامة يعيش الآن حالة انتقالية كبيرة جدا في تاريخه من شأنها أن تكون منعطفا كبيرا في مسارات تاريخ شعوب المنطقة التي عانت في العقود الماضية من مصادرة حقيقية للحريات عبر فرض قوانين الطوارئ حينا وقوانين مكافحة الإرهاب حينا آخر وهذا ما دفع هذه المجتمعات لأن تتحرك بوتيرة واحدة وتوقيت تأريخي واحد طالبة الحرية .

حسين علي الحمداني

لذلك فإن هنالك أسئلة كثيرة تطرح نفسها مع تقادم الأحداث في المنطقة العربية ، وواحد من أهم الأسئلة التي تتبادر إلى الأذهان ، هل ستفرز الثورات والانتفاضات العربية هوية جديدة للمجتمع المدني العربي؟ وكيف يمكننا أن نتصور هذه الهوية في منظومة ما بعد الشمولية ؟
التغييرات الكبيرة التي حصلت في المنطقة العربية في جزء مهم منها إنها ثورات اجتماعية على واقع فاسد بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معان وصفات ، وبالتالي فإن من المسلم به بأن أحد أهم نتائج هذه الثورات يتمثل بولادة مجتمع مدني جديد غير مرتبط بالنظم الشمولية كما كان سائدا في الحقب الماضية من جهة، ومن جهة ثانية ولادة قوانين وأنظمة جديدة من شأنها أن ترتقي بالمجتمع المدني نحو الأفضل وبالتالي ولادة

ما هو الكتاب الإلكتروني؟

صبيح الحافظ

الكتب الإلكترونية هي ملفات نصية تشبه في ترتيبها الكتب المطبوعة، وقد انتشرت الكتب الالكترونية بواسطة الحواسيب، وبعد ظهور الانترنت أصبح شراء الكتب الالكترونية أمراً ملحوظاً في مواقع التجارة على الشبكة العالمية بعد عملية الإحصاء وهي تتراوح مابين بضع مئات من الكيلوباتتات إلى أكثر من مئة ميغابايت في بعض الأحيان، ويأتي هنا عامل ملفات الميديا (صوت – صورة – وفديو) ليزيد من أحجام الكتب طردياً كلما زادت نسبتها فيه.
بعض الأنساق تستعمل بكثرة في صناعة الكتب الإلكترونية، فمثلاً ملفات (PDF) و (CHM) هي أكثر الأنساق التي تستعملها شركات النشر عند صناعة الكتب الإلكترونية.

الأنساق المستعملة في الكتب الإلكترونية:

كتاب مصور: ويعني استخدام الصور الرقمية لصفحات كتاب ممسوحة بواسطة الماسح الضوئي ، وغالباً ما يكون كذا نوع من الحجم الكبير نظراً لان حجم الصورة يكون في اغلب الأوقات اكبر من حجم الكلمات في صفحة واحدة ، ولكن في هذه الطريقة عيب واحد وهو عدم استطاعة المستخدم من نسخ الكلمات المخزونة إلا إذا استخدم برنامج لتحويل الصور الى كلمات.
وفي ما يأتي بعض الأنساق:-
١. نسق (CHM)) : وهذا يستخدم لصناعة الملفات المساعدة في البرامج وهو في الأصل ملف واحد مكون من عدة صفحات مصنوعة بلغة برمجه المواقع (HTML)، لكن يمكن استخدامه لصناعة كتاب إلكتروني ، وفي هذه الحالة فإن الملف قد يحتوي على نصوص بالإضافة إلى صور رقمية.
٢. نسق (PDF) : وهو نوع من الملفات يفتح بواسطة برنامج (Adobe Acrobat) المصنع من شركة ادوبي ، وهذا النوع من الملفات له صفات غير موجودة في الأنواع الأخرى من ملفات الكتب الإلكترونية، ومنها إمكانية تشفير النص بحيث لا يستطيع احد نسخه كما هو مكتوب ، وله إمكانية إضافة توقيع او شهادة رقمية من مؤلف الكتاب .. ولكن هذا النوع كما لباقي الأنواع عيوب ومنها على سبيل المثال ان الملفات الكبيرة منه تستهلك ذاكرة كبيرة قبل فتحها، نظراً لان الحاسوب يقوم بأختصار كل كمية المعلومات المتوفرة في الكتاب الى ذاكرة فيسبب بطء الحاسوب.
٣. نسق(TXT) ونسق(RTF)، وهذان النسقان من أبسط أنواع الكتب الالكترونية نظراً لسهولة انشائهما، ويمكن عمل ذلك بواسطة برنامجي(Notepad ، Wordpad) في نظام مايكرو سوفت ونيدوز فيما لا يمكن إنشاء كتاب متقدم في برنامج(Noteload) فإنه يمكن عمل كتاب متخصص في (Wordpad) ، لان الأخير يدعم تغيير نوع الخط وحجمه ولون خلفيته، ويمكن إدراج صور فيما لا يدعو البرنامج الأول لهذه الخصائص.
٤. نسق (HTML): وهو النسق المستعمل في برمجة صفحات الويب ويستعمل أحياناً لصنع كتب إلكترونية.
نسق (DJVU) : وهذا النوع من الملفات يفتح بواسطة برنامج يضاف الى متصفح الانترنت وهو في الاصل عبارة عن نوع من الملفات مخصص لجمع صور كتب مأخوذة بواسطة الماسح الضوئي.

تطبيقات عملية لإنتاج الكتاب الإلكتروني:

من أمثلة إصدار الكتاب الالكتروني هو تحويل الكتاب الورقي الى كتاب إلكتروني مسجل على أوعية أقراص الCD-DVD المضغوط، ويتم ذلك من خلال طبع الكتاب الورقي كمدخلات الى الحاسوب، وهذا بدوره يتحول الى القرص المطلوب كمخرجات تكنولوجيا للحاسب ولهذا نرى ان الكتاب الورقي أصبح مسجلاً على القرص، وبإمكان المستخدم إدخاله كبرنامج في حاسبته لشخصية ويتيح للمستخدم إعادته على الوعاء الورقي إذا رغبت بذلك. ان تقنية الكتاب الالكتروني أدت إلى انخفاض أسعار الكتب الورقية بنسبة ٨٠٪ من سعرها، إضافة إلى إمكان استنساخها على الاقراص وتوزيعها لمن يطلبها . ولهذه التقنية تتيح إلى مراكز النشر التجارية للاستفادة منها في بيع تلك الأقراص التي تحتوي على أكثر من (١٥٠) كتاباً في القرص المضغوط DVD، وهناك فوائد أخرى في ما يخص النقل والمواصلات بين الدول لتبادل المعارف بسهولة ، كذلك تتيح هذه التقنية لدور النشر للمكتبات القومية والوطنية لتزويد الباحثين والدارسين بالكتب المطلوبة وبأسعار زهيدة ، وهذه قد عالجت مشكلة إعارة أو استعارة الكتب الورقية وهناك فوائد أخرى غير ذلك.